

Distr.: General
16 February 2007

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون
البند ٥٣ (ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/61/422/Add.3)]

١٩٨/٦١ - الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٣٦/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٢٢/٤٩ ألف المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٢٢/٤٩ باء المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١٨٥/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٢١٩/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ١٩٥/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٥٦/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢١٤/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٣١/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ١٩٥/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٩/٦٣ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩، و ٣٥/٢٠٠١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠١، وإذ تأخذ في اعتبارها على النحو الواجب قرارها ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تشير أيضا إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١)،

وإذ تعيد تأكيد إعلان هيوغو^(٢) وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث^(٣)، والبيان المشترك الصادر عن الدورة

(١) انظر القرار ١/٦٠.

(٢) A/CONF.206/6، الفصل الأول، القرار ١.

(٣) المرجع نفسه، القرار ٢.

الاستثنائية المعنية بكارثة المحيط الهندي: الحد من المخاطر من أجل مستقبل أكثر أمناً^(٤)، بصيغته التي اعتمدها المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث،

وإذ تسلم بأن إطار عمل هيوغو يكمل استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمناً: المبادئ التوجيهية لاتقاء الكوارث الطبيعية والتأهب لها وتخفيف حدتها وخطة عملها^(٥)،

وإذ تعيد تأكيد دورها المتمثل في تقديم التوجيه في مجال السياسة العامة بشأن تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة،

وإذ تشير إلى أن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث ما برحت تقوم بدور المنتدى الرئيسي داخل منظومة الأمم المتحدة لوضع الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى الحد من الكوارث وضمان تكامل أعمال الوكالات المشتركة في الحد من الكوارث وتخفيف حدتها والتأهب لها،

وإذ تعرب عن تقديرها للعمل الذي ما برحت تقوم به فرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث في إطار المهام الموكلة إليها،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء عدد ونطاق الكوارث الطبيعية وتفاقم أثرها في السنوات الأخيرة، مما أسفر عن خسائر جسيمة في الأرواح وعواقب اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأمد أصابت المجتمعات الضعيفة في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في البلدان النامية،

وإذ تكرر تأكيد أن الكوارث الطبيعية، وإن كانت تلحق أضراراً بالهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في جميع البلدان، فإن ما يترتب عليها من عواقب في المدى الطويل يكون وخيماً بوجه خاص على البلدان النامية ويعرقل تحقيق تنميتها المستدامة،

وإذ تسلم بأن الحد من مخاطر الكوارث مسألة شاملة لعدة قطاعات في سياق التنمية المستدامة،

وإذ تسلم أيضاً بالعلاقة الواضحة بين التنمية والحد من مخاطر الكوارث والتصدي للكوارث والانتعاش من الكوارث وبضرورة مواصلة بذل الجهود في جميع هذه المجالات،

(٤) A/CONF.206/6، المرفق الثاني.

(٥) A/CONF.172/9، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

وإذ تسلم كذلك بالحاجة الماسة إلى مواصلة تطوير المعارف العلمية والتقنية القائمة والانتفاع بها من أجل بناء القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية، وإذ تشدد على حاجة البلدان النامية إلى الحصول على ما يلائمها من التكنولوجيات المتطورة والسليمة بيئياً والفعالة من حيث التكلفة والسهلة الاستخدام لإيجاد حلول أشمل للحد من مخاطر الكوارث وتعزيز فعالية وكفاءة قدرات هذه البلدان من أجل التصدي لمخاطر الكوارث،

وإذ تشدد على أن الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك الحد من قلة المناعة في مواجهة الكوارث الطبيعية، عنصر مهم يسهم في تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تؤكد أهمية المضي قدماً في تطبيق خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(٦) والأحكام ذات الصلة الواردة فيها بشأن قلة المناعة وتقييم المخاطر وإدارة الكوارث،

وإذ تسلم بالحاجة إلى مواصلة بلورة فهم للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي تزيد من قلة مناعة المجتمعات في مواجهة الكوارث الطبيعية ومعالجة تلك الأنشطة، وإلى بناء قدرة المجتمعات على مواجهة مخاطر الكوارث ومواصلة تعزيز هذه القدرة،

وإذ تلاحظ مع التقدير عقد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالإنذار المبكر في بون، ألمانيا، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦،

١ - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث^(٧)؛

٢ - **تذكر** بأن الالتزامات الواردة في إعلان هيوغو^(٨) وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث^(٩) تشمل تقديم المساعدة إلى البلدان النامية المعرضة للكوارث الطبيعية والدول المنكوبة بالكوارث التي تمر بمرحلة انتقالية صوب الانتعاش المادي والاجتماعي والاقتصادي المستدام، لكي تضطلع بأنشطة الحد من المخاطر في مرحلة الانتعاش في أعقاب الكوارث وبعمليات الإصلاح؛

٣ - **ترحب** بالتقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو، وتؤكد الحاجة إلى زيادة الإدماج الفعلي للحد من مخاطر الكوارث في سياسات التنمية المستدامة وتخطيطها وبرمجتها؛

(٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٧) A/61/229 و Corr.1.

وإلى تطوير وتعزيز المؤسسات والآليات والطاقت من أجل بناء القدرة على مواجهة الأخطار؛ وإلى القيام على نحو منهجي بإدماج نهج الحد من المخاطر في تنفيذ برامج التأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها والانتعاش منها؛

٤ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن ينفذ الالتزامات الواردة في إعلان هيوغو وإطار عمل هيوغو تنفيذا كاملا؛

٥ - **تدعو** الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والهيئات الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وكذلك منظمات المجتمع المدني المعنية إلى دعم إطار عمل هيوغو وتنفيذه ومتابعته؛

٦ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية دمج أهداف إطار عمل هيوغو ومراعاته بالكامل في استراتيجياتها وبرامجها، مستفيدة في ذلك من آليات التنسيق القائمة، ومساعدة البلدان النامية عن طريق تلك الآليات على أن تضع وتنفذ، حسب الاقتضاء، تدابير للحد من مخاطر الكوارث على وجه السرعة؛

٧ - **تهيب أيضا** بمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإقليمية وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية أن تدعم، في الوقت المناسب وعلى نحو مطرد، الجهود التي تقودها البلدان المنكوبة بالكوارث من أجل الحد من مخاطر الكوارث في عمليتي الانتعاش والإصلاح في أعقاب الكوارث؛

٨ - **تسلم** بأن كل دولة مسؤولة في المقام الأول عن تنميتها المستدامة وعن اتخاذ تدابير فعالة للحد من مخاطر الكوارث، منها المسؤولية عن حماية الناس في إقليمها وحماية الهياكل الأساسية وغيرها من الثروات الوطنية من أثر الكوارث، بما يشمل تنفيذ ومتابعة إطار عمل هيوغو، وتؤكد أهمية التعاون الدولي والشرائط الدولية لدعم تلك الجهود الوطنية؛

٩ - **تسلم أيضا** بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في سبيل تطوير قدرات وطنية ومحلية من أجل تنفيذ إطار عمل هيوغو، بوسائل منها وضع برامج وطنية للحد من الكوارث، وتشجع الدول الأعضاء التي لم تطور بعد تلك القدرات على أن تفعل ذلك؛

١٠ - **تدعو** الحكومات والمنظمات الدولية المعنية إلى اعتبار تقييم مخاطر الكوارث جزءا لا يتجزأ من خطط التنمية وبرامج القضاء على الفقر؛

١١ - **تؤكد** أن استمرار التعاون والتنسيق فيما بين الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والشركاء

الآخرين، حسب الاقتضاء، يعتبر عنصراً أساسياً لمعالجة الآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية بفعالية؛

١٢ - **تلاحظ** جميع المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية التي أعدت للحد من مخاطر الكوارث، وتكرر تأكيد الحاجة إلى مواصلة إعداد مبادرات إقليمية وتطوير قدرات الآليات الإقليمية على الحد من المخاطر وتعزيزها، حيثما توجد، وتشجع على استخدام جميع الأدوات الموجودة وتبادلها؛

١٣ - **تسلم** بأهمية الربط، حسب الاقتضاء، بين إدارة مخاطر الكوارث والأطر الإقليمية، ومن ذلك مثلاً الاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للحد من الكوارث التي أعدت في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٨)، لمعالجة المسائل المتعلقة بالقضاء على الفقر والتنمية المستدامة؛

١٤ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يدعم، على جميع المستويات، وبخاصة على مستوى المجتمعات المحلية، تطوير وتعزيز المؤسسات والآليات والقدرات التي من شأنها الإسهام بانتظام في بناء القدرة على مواجهة الأخطار؛

١٥ - **تلاحظ** الاقتراح الداعي إلى إنشاء منتدى عالمي للحد من مخاطر الكوارث ليكون الآلية التي تخلف فرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث، وتقرر، وازعة تنفيذ إطار عمل هيوغو نصب عينيها، أن تكون للمنتدى العالمي الولاية نفسها المنوطة بفرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث، وتطلب إلى الأمين العام أن يضمن تقريره المقبل معلومات بشأن المنتدى العالمي لكي تنظر فيها الجمعية العامة؛

١٦ - **تقرر** مواصلة تنفيذ اقتراح إنشاء المنتدى العالمي بطريقة شاملة وشفافة وفتح بابه أمام جميع الدول الأعضاء؛

١٧ - **تسلم** بأهمية إدماج منظور جنساني وكذلك إشراك المرأة في وضع وتنفيذ جميع مراحل إدارة الكوارث، وبخاصة في مرحلة الحد من مخاطر الكوارث؛

١٨ - **تعرب عن تقديرها** للبلدان التي قدمت دعماً مالياً لأنشطة الاستراتيجية عن طريق التبرع لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للحد من الكوارث؛

١٩ - **تشجع** المجتمع الدولي على تقديم تبرعات مالية كافية للصندوق الاستئماني سعياً إلى ضمان الدعم الكافي لأنشطة متابعة تنفيذ إطار عمل هيوغو، واستعراض الاستخدام

(٨) A/57/304، المرفق.

الحالي للصندوق وجدوى توسيع نطاق عمله للقيام، في جملة أمور، بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية المعرضة للكوارث على وضع استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث؛

٢٠ - تشجع الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني على الاستثمار بانتظام في مجال الحد من مخاطر الكوارث بغية تنفيذ أهداف الاستراتيجية؛

٢١ - تسلم بضرورة توفير ما يكفي من موارد مالية وإدارية لأمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وتطلب إلى الأمين العام أن يرصد تلك الموارد، في حدود الموارد المتاحة، من أجل أنشطة وفعالية عمل الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وتطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً بهذا الشأن، حسب الاقتضاء؛

٢٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن نتيجة الدراسة الاستقصائية العالمية لنظم الإنذار المبكر، بما في ذلك توصياته بشأن سبل معالجة ما يتصل بها من ثغرات واحتياجات تقنية ومالية وتنظيمية؛

٢٣ - تؤكد الحاجة إلى تعزيز تحسين فهم وإدراك أسباب الكوارث، وكذلك الحاجة إلى بناء وتعزيز قدرات التصدي لها من خلال جملة أمور، منها نقل وتبادل الخبرات والمعارف التقنية، وبرامج التثقيف والتدريب للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، والحصول على البيانات والمعلومات ذات الصلة، وتعزيز الترتيبات المؤسسية، بما في ذلك منظمات المجتمعات المحلية؛

٢٤ - تشدد على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي اهتمامه بمرحلة ما بعد الإغاثة في حالات الطوارئ وأن يدعم عمليات التأهيل والتعمير والحد من المخاطر في الأجلين المتوسط والطويل، وتؤكد أهمية تنفيذ البرامج المتصلة بالقضاء على الفقر والتنمية المستدامة وإدارة عملية الحد من مخاطر الكوارث في أكثر المناطق عرضة لها، وبخاصة في البلدان النامية المعرضة للكوارث الطبيعية؛

٢٥ - تؤكد ضرورة اتباع نهج شامل للحد من أثر جميع الأخطار الطبيعية ومعالجة أوجه قلة المناعة إزاءها، بما في ذلك الأخطار الجيولوجية والمتصلة بالمياه والأرصاد الجوية؛

٢٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة".

الجلسة العامة ٨٣

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦